



المصدر : وأ ج - 22 أكتوبر 2017

التجارة الخارجية : خلال الأشهر التسعة الأولى من 2017

تراجع العجز التجاري للجزائر إلى 8,14 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من 2017 مقابل عجز بـ 13,11 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 أي بانخفاض قدر بـ 4,97 مليار دولار ما يمثل تراجع بـ 37,94 بالمائة ، حسب علمت (واج) لدى مصالح الجمارك.

” وعرفت الصادرات ارتفاعا محسوسا حيث بلغت 25,79 مليار دولار مقابل 21,82 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 (+18,2 في المائة)، حيث ارتفعت قيمتها بـ 3,97 مليار دولار حسب معطيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك.

كما تراجعت الواردات بشكل طفيف لتستقر عند 33,92 مليار دولار مقابل 34,93 مليار دولار (-2,9 بالمائة) بانخفاض قدر بـ 1,01 مليار دولار حسب نفس المصدر. وبالنسبة لمعدل تغطية الواردات بالصادرات فقد انتقلت الى 76 في المائة مقابل 62 في المائة خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

و حسب بيانات الجمارك فان المحروقات ما تزال تمثل المبيعات الأساسية للجزائر نحو الخارج (94,66 بالمائة من الحجم الكلي للصادرات) لتستقر عند 24,41 مليار دولار مقابل 20,52 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 ، أي بزيادة قدرت بـ 3,89 مليار دولار ما يمثل زيادة بحوالي 19 في المائة.

” وتقدر قيمة الصادرات خارج المحروقات - التي تبقى دائما ضعيفة - بـ 1,38 مليار دولار أي بزيادة حوالي 5,76 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2016.

وتتكون الصادرات خارج المحروقات من المنتجات نصف المصنعة بقيمة 973 مليون دولار (مقابل 982 مليون دولار) ، و المنتجات الغذائية بقيمة 277 مليون دولار (مقابل 208 مليون دولار) ، والتجهيزات الصناعية بقيمة 61 مليون دولار (مقابل 39 مليون دولار) والمنتجات الخام بقيمة 51 مليون دولار (مقابل 61 مليون دولار)، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بقيمة 15 مليون دولار (مقابل 12 مليون دولار) والتجهيزات والعتاد الفلاحي بـ 0,16 مليون دولار مقابل (0,05 مليون دولار).

وفيما يتعلق بالواردات لوحظت عدة تراجعات في فئة التجهيزات الصناعية التي سجلت قيمتها 10,45 مليار دولار مقابل 11,54 مليار دولار (-9,51 بالمائة) السلع نصف المصنعة بـ 7,96 مليار دولار مقابل 8,63 مليار دولار (-7,7 بالمائة) والمنتجات الخام بـ 1,07 مليار دولار مقابل 1,18 مليار دولار (-9,07 بالمائة). وبالمقابل ارتفعت قيمة الواردات بالنسبة للمنتجات الغذائية حيث بلغت 6,5 مليار دولار مقابل 6,1 مليار دولار (+6,4 بالمائة) وكذا منتجات الطاقة والزيوت بـ 1,15 مليار دولار مقابل 904 مليون دولار (27,65 بالمائة) والتجهيزات و العتاد الفلاحي بـ 474 مليون دولار مقابل 359 مليون دولار (+32,03 بالمائة) والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 6,3 مليار دولار مقابل 6,2 مليار دولار (+1,7 بالمائة). وبخصوص نمط تمويل الواردات تظهر أرقام الجمارك أنه من إجمالي فاتورة الواردات المقدرة بـ 33,92 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى لـ 2017 فإنه تم دفع ما قيمته 20,68 مليار دولار نقداً أي 60,95 بالمائة من إجمالي الواردات بينما بلغت قيمة الواردات الممولة عن طريق القروض 12,01 مليار دولار (35,42 بالمائة) مقابل 7 ملايين دولار مولت من خلال اللجوء إلى الحسابات بالعملة الصعبة (0,02 بالمائة). وتم تمويل ما تبقى من فاتورة الواردات أي 1,2 مليار دولار بواسطة وسائل أخرى للدفع (3,6 بالمائة من إجمالي الواردات).

*** إيطاليا والصين تحافظان على صدارة أهم الشركاء التجاريين ***

من جهة تشير بيانات الجمارك إلى تصدر إيطاليا لقائمة أهم زبائن الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى لـ 2017 بـ 4,22 مليار دولار (16,4 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية) متبوعة بفرنسا بـ 3,17 مليار دولار (12,31 بالمائة) ثم إسبانيا بـ 2,79 مليار دولار (10,81 بالمائة) ثم الولايات المتحدة بـ 2,34 مليار دولار (9,1 بالمائة) والبرازيل بـ 1,6 مليار دولار (6,22 مليار دولار). أما قائمة أهم مومني الجزائر فتصدرها الصين بـ 6,56 مليار دولار (19,4 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية) تليها فرنسا بـ 3,07 مليار دولار (9,06 بالمائة) وإيطاليا بـ 2,58 مليار دولار (7,62 بالمائة) وألمانيا بـ 2,29 مليار دولار (6,74 بالمائة) ثم إسبانيا بـ 2,28 مليار دولار (6,71 بالمائة).